مقدمة

يعاني الواقع العربي جملة من العوامل التي تشكل عوائق تعيق التنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي وفي مقدمة هذه العوامل تأتي البطالة ونمو السكان وضعف معدلات النمو وشح الاستثمارات وغيرها وقد جاءت الأزمة المالية العالميةالسابقة لترخي بظلالها على هذا الواقع وتجعله أكثر قتامة وعلى الرغم من الفروق في الواقع الاقتصادي بين الدول العربية، إلا أن هناك شئون مشتركة تحتاج إلى رؤية متكاملة في سبيل القيام بوضع خطط متكاملة بهدف التخفيف من وطأة الأزمة الحالية خاصة فيما يتعلق بالشباب العربي.

وللتخفيف من شدة البطالة ومحاولة التحكم فيها، يقترح الخبراء والكثير من التقارير العربية والمحلية والدولية الاهتمام بإقامة مشاريع ومؤسسات صغيرة ومتوسطة، بعد ما حققه هذا القطاع فى اقتصاديات دول كثيرة في مجال التنمية وتحسين مؤشراتها الاقتصادية، وتفاعله وتكيفه السهل والسريع مع المحيط الاجتماعي المتواجد به، واستحواذه على أكبر نسبة توفير لفرص العمل ولوضع هذه الآليات موضع التنفيذ بالدقة المطلوبة التي من شأنها أن تضمن تحقيق الأهداف المرجوة،لابد من الاستفادة من خبرات وتجارب الدول التي تقوم بتطبيق هذا النظام، والتعرف على الآلية المعمول بها في تحديد المستحقين والموارد المالية

وآليات الإنفاق وتنصيب أجهزة رسمية، تهدف إلى إعداد برامج توظيف العمالة وتنشيط سوق العمل، كما تشجع الاستثمار الخاص في هذا الاتجاه.

من هذا المنطلق، أصبح من الضروري الاستفادة من خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،كوسيلة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أسامة عبد الرحمن

obeikandl.com